



اسم المقال: عرض كتاب (تركيز السلطة السياسية وهفوت وهج الديمقراطية)

اسم الكاتب: د. عامر حسن فياض

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/97>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/24 23:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



تركز السلطة السياسية وهفوت وهج
الديمقراطية
المؤلف: أ.د. عبد الرضا حسن الطعان
إصدار: جامعة قاريوس ينغازي. الجماهيرية العربية الليبية

عرض

الدكتور عامر حسن

(*)

وهذه المنهجية تبقى في نظر المؤلف، عاجزة عن فهم ظاهرة تركيز السلطة السياسية، مثلما تبقى عاجزة عن فهم الوجه القانوني نفسه، إذ إن هذه المنهجية من شأنها أن تفسر القانون بالقانون نفسه، وتفسر القانون بالقانون قانون، مثلما يكون تفسير اللاهوت باللاهوت لاهوتاً، على حد تعبير (فويرباخ). بمعنى آخر إن الوجوه الأخرى غير الوجه القانوني مطلوبة للاستدعاء لفهم هذه الظاهرة وقبل ذلك لتفسيرها. حيث إن حاصل مجموع الوجوه الأخرى التي يدرك بموجبها الوجه القانوني لظاهرة تركيز السلطة السياسية يشكل ما يسمى بـ (الكلية الاجتماعية) التي ينطوي فيها كل المجتمع بمختلف علاقاته الاجتماعية القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الخ... إن إدراك تركيز السلطة السياسية بهذا الشكل سوف يعبر عن منهجية تختلف تماماً عن المنهجية الوضعية القانونية.

دراسة تضيف إلى ما هو عادي ما هو غير عادي تحمل عنوان (تركيز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة - نموذج فرنسا) للاستاذ الدكتور (عبد الرضا حسين الطحان) نشرت مؤخراً في كتاب ضمن منشورات جامعة قاريوس (بنغازي - ليبيا). إنها دراسة تنطلق من متابعة ظاهرة مألوفة تسود المجتمعات المتقدمة تتمثل بتركيز السلطة السياسية. ولكن الذي يبراه المؤلف إن هذه الظاهرة المألوفة كانت قد عولجت بمنهجية مألوفة، فكانت نتيجة هذه المعالجة إن ابقيت هذه الظاهرة بالشكل الذي هي عليه، ولم ترق بها إلى مستوى الموضوع غير المؤلف.

إن المنهجية المألوفة التي استخدمت، في الغالب، في معالجة هذه الظاهرة العادية كانت قد تمثلت لعهد طويل بالوضعية القانونية التي لا ترى في ظاهرة تركيز السلطة السياسية الأوجهاً واحداً هو الوجه القانوني لتفرض الوجوه الأخرى.

تعرض لها الديمقراطية في هذه المجتمعات. والذي يلاحظ - كما يرى المؤلف - هو ان هذه الازمة كانت قد انعكست على الديمقراطية نفسها لتجردها من الكثير من ملامحها الاصلية التي بقيت لوقت طويل موضع اعتزاز من قبل الكافة.

ودراسة هذه الظاهرة، وضمن هذا الاطار، تبدو مهمة بالنسبة لمجتمعنا لان الديمقراطية التي سادت في المجتمعات المتقدمة بقيت بالنسبة لمجتمعات المنطقة تمثل نموذجاً اعلى تتطلع اليه في جميع مراحل تطورها السياسي لاسيما في المراحل التي خضعت فيها للهيمنة الاجنبية اذ وجدت فيها بديلاً للتعسف الذي اقترن بهذه الهيمنة، وربما ضمن هذا السياق كان الكثير من الدساتير التي وضعت بعد الاستقلال الذي حققته مجتمعاتنا الشرقية قد اعتمد الديمقراطية التي سادت في هذه المجتمعات المتقدمة لتكون اساساً لنظم الحكم فيها. ان الديمقراطية التي اعتمدت في مجتمعاتنا كانت تحمل في ثناياها كل مظاهر الازمة التي تميزت بها في المجتمعات المقدمه، كما كانت تحمل كل انعكاساتها السلبية عليها وربما ذلك يصلح ان يكون عنصراً مهماً في تفسير ظاهرة تهاوي الديمقراطية في مجتمعاتنا. ان الحكام في مجتمعاتنا كانوا قد استفادوا من هذه الازمة التي عرفتها الديمقراطية ومن انعكاساتها السلبية عليها لينحوا بالسلطة السياسية باتجاه الشمولية والتركيز لصالح الحكومة التي يجدون انفسهم على رأسها لتستبعد بعد ذلك كل امكانية في ان يساهم الشعب في حكم نفسه.

لقد التقطت هذه الدراسة جوانب خفية تنم عن تركيز السلطة السياسية التي تنطوي عليها النظم السياسية لغرض اعادة جمعها وترتيبها في نسق متكامل يخص مجتمعا متقدما واحداً، وليس كل المجتمعات المتقدمة، هو المجتمع الفرنسي دون ان يعدم الاشارة بين الفينة والاخرى الى المجتمعات المتقدمة الاخرى. واختيار المؤلف للمجتمع الفرنسي لم يتم بشكل اعتباطي وانما تحكم به اعتباران اساسيان: الاول يتلخص في ان تركيز السلطة السياسية بالنسبة لهذا المجتمع كان اكثر عيانية بسبب من انه مثل مع دستور 1958 الفرنسي انتقاله سريعة وحادة. اما الاعتبار الثاني فيتلخص في حدود الامكانيات المتاحة للمؤلف، بتوفر المصادر المتعلقة بهذا المجتمع دون غيره من المجتمعات المتقدمة الاخرى.

ما الذي يعنيه تركيز السلطة السياسية في المجتمعات المتقدمة بالنسبة لمجتمعنا غير المتقدم؟ ان تركيز السلطة السياسية في المجتمعات المتقدمة يعكس في الجوهر الازمة التي تتعرض لها الديمقراطية في هذه المجتمعات. ففي الوقت الذي تتعالى فيها الدعوة لتوسيع القاعدة الشعبية للحكم والمشاركة الفعلية للمواطنين في عملية اتخاذ القرارات، نرى ان السلطة السياسية تميل اكثر فاكثر الى ان تنحصر في يد الهيئة التنفيذية التي لا ترتبط في وجودها بارادة المواطنين. ان هذا التناقض يشكل، في الواقع جوهر الازمة التي

مجلة السياسة عرض كتاب

الثالث فتناول ظاهرة تضائل سلطة البرلمان سواء في ميدان التشريع او في ميدان الرقابة على الهيئة التنفيذية.

واذا كان تركز السلطة خطأً من الانماط التي عرفها التاريخ لاسيما تركز السلطة السياسية لصالح الملك في ظل الانظمة الملكية المطلقة التي عرفها عصر النهضة. فان هذه الانماط كانت تقوم في الغالب، على اساس من الاعتبارات الشخصية الخاصة بمن يوجد على رأس الدولة، اما في ظل دستور 1958 الفرنسي فان تركز السلطة السياسية بات يمثل (مؤسسة) وبالتالي تقوم بعيداً عن الاعتبارات الشخصية. وربما هذا النمط هو الذي جعله لا يرتبط في وجوده بوجود الجنرال (ديكول) على راس الدولة، ليمتد بالاستمرارية. وهذه الاستمرارية تتأكد عينا مع استمرار تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية بعد انسحاب الجنرال (ديكول) من الحكم عام 1969 وبعد وفاته.

والملاحظ ان هذا النمط المؤسسي لتركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية سوف لن يتغير مع مجيء اليسار او اليمين في فرنسا. بمعنى ان تركز السلطة هذا بقدر ما يمثل مؤسسة، فإنه لا يرتبط في وجوده برئيس دولة معين بالذات، وانما هو يرد بالنسبة لكل رؤساء الدولة مهما كان انتماءهم السياسي، وهو بهذا المعنى يتمتع بالاستمرارية.

ويمكن القول - كما يرى المؤلف - ان تركز السلطة السياسية يستجيب للحاجات العميقة التي

ان هذه الحقيقة - يقول المؤلف - كانت قد اطفأت لدى عدد كبير من الناس، البريق الذي كانت تتمتع به الديمقراطية في مجتمعاتنا مما دفع بمؤلف الى البحث عن بدائل عنها. ولسنا في صدد تقييم هذه البدائل، وانما كل الذي نستطيع ان نقوله عنها مع المؤلف، انها بدائل تبدو بعيدة عن الديمقراطية التي سادت في المجتمعات المتقدمة. وهكذا يمكن القول ان هذه الدراسة لتركيز السلطة السياسية في المجتمعات المتقدمة لا تبدو بعيدة عن واقع مجتمعاتنا الشرقية، بل انها تفتح الطريق امامها لتلمس السبيل الي ينأى بها عن الازمة التي تعرضت لها الديمقراطية بسبب اقتراحها بهذه الظاهرة، وينأى بها عن انعكاساتها السلبية كما يفتح امامها، في الوقت ذاته، الطريق الذي يقود نحو شكل جديد من نظام الحكم تستطيع الشعوب من خلاله ان تحقق مطامحها في توفير كل المتطلبات اللازمة للمساهمة في حكم نفسها بنفسها بعيداً عن تركز السلطة السياسية لصالح اية جهة غريبة عنها.

ان الباب الاول من هذه الدراسة كان مكرساً لما يدعوه المؤلف - بالتأسيس، حيث تولى المؤلف وضع الاسس المنهجية المعتمدة بالاضافة الى الموضوع الذي ترد بصدد هذه المنهجية، أي تركز السلطة السياسية. اما الباب الثاني فقد خص متابعة تصاعد سلطة الهيئة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة والحكومة. اما الباب

وجود شكل معين من اشكال الدولة الرأسمالية، الا وهو الدولة الديمقراطية الليبرالية التي يمثل النظام البرلماني وجهها المميز. ان مثل هذه الدولة بنظامها هذا تتطابق تماماً مع المقومات الاقتصادية والسياسية التي افرزها نمط الانتاج الرأسمالي الليبرالي. فقط لاحظ الاستاذ (موريس دفرجييه) ان المباراة ما بين المرشحين في الانتخابات العامة هي صورة تشابه الى حد بعيد صورة المنافسة التي تتم في السوق بين البائعين. كما ان المناقشات البرلمانية وما يصاحبها من عمليات توفيق، تطابق الى حد كبير المناقشات التي تتم بصدد الاعمال الخاصة وما يصاحبها في نهاية المطاف من عمليات تفاهم وصفقات وما يؤكد هذا بان البرلمان في ظل الرأسمالية الليبرالية كان مسرحاً للصراع تتصاول فيه مختلف اجزاء الطبقات المسيطرة، وكانت القوانين المقررة تعبر عن علاقة القوى الوثيقة بين ملاك الاراضي والصناعيين والتجار والمصرفيين، وتمنح الى حد ما، تسهيلاً او امتيازاً لهذا الطرف او ذاك.

ان هذا النمط الرأسمالي الليبرالي سوف يتهاوى لصالح نمط الانتاج الرأسمالي الاحتكاري في اغلب المجتمعات المتقدمة. وقد صاحب ذلك تماهي شكل الدولة الرأسمالية الليبرالية ليحل محله شكل الدولة الرأسمالية الاحتكارية التي تمثل تركيز السلطة السياسية احد وجوهها. ان شكل العلاقة ما بين الدولة والرأسمالية الاحتكارية يبدو واضحاً عندما اخذت الدولة تشكل اداة التحول باتجاه الرأسمالية الاحتكارية. فتحت شعارات (التحديث) و(المصلحة

يطرحها المجتمع التكتيكي. وان تركيز السلطة في المجتمعات المتقدمة، هو بالاحرى، ثمرة من ثمرات التحولات التي عرفتها الدولة الرأسمالية في ظل الرأسمالية الاحتكارية. ان التحولات الملحوظة التي تعرضت لها اجهزة الدولة في البلدان الرأسمالية المتقدمة بفعل انتقال هذه الاخيرة من نمط الانتاج الرأسمالي الليبرالي الى نمط الانتاج الرأسمالي الاحتكاري كان قد سمح في الواقع، بالكلام عن شكل جديد للدولة الرأسمالية، وتركز السلطة السياسية هو واحد من مظاهر الجدة التي تميزت بها هذه الدولة.

ان نمط الانتاج الرأسمالي الليبرالي يقوم في الجوهر على اساس من مقومات اقتصادية يمكن تلخيصها بالملكية الخاصة الفردية، والمشروع الحر بالاضافة الى حرية التبادل والمنافسة الحرة بعيداً عن كل شكل من اشكال التدخل من قبل الدولة، لاسيما فيما يتعلق بمراقبة الاسعار. وقد افرز هذا النمط بمقوماته الاقتصادية هذه مقومات سياسية. فحرية المشروع الصناعي او التجاري تمثل شكلاً خاصاً من الحرية الفردية والمساواة بين المواطنين، ويتم ضمناً عن طريق ضعف الدولة ليقترن نشاطها على توفير الامن الداخلي والخارجي، وضمن احترام قواعد المنافسة بين المشروعات والافراد.

ان نمط الانتاج الرأسمالي الليبرالي بمقوماته الاقتصادية والسياسية هذه كان قد اقترن

الاجمالية لصالح رأس المال الاحتكاري. حيث ان مثل هذه الوحدة لا تقوم، كما يعتقد البعض، عن طريق انفراد رأس المال الاحتكاري بوضع اليد على سلطة الدولة. وانما يتم ذلك، على وجه الدقة، عن طريق عملية متناقضة تتضمن تغييرات مؤسسية تصيب الدولة. ان مثل هذه التغييرات تتخذ اشكالاً مختلفة مثل السيطرة المعقدة لجهاز من اجهزة الدولة او فرع من فروعها يبلور بشكل جيد المصالح الاحتكارية على الاجهزة الاخرى والفروع الاخرى للدولة. ان تركز السلطة السياسية في المجتمعات المتقدمة يتم ضمن سياق التناقضات التي تحتاج كتلة السلطة، ليمثل الاداة التي بموجبها تستطيع الرأسمالية الاحتكارية ان تعزز هيمنتها تجاه الشرائح الاخرى التي تتكون منها البرجوازية والتي تحتويها كتلة السلطة. وبهذا المعنى سوف يمثل تركز السلطة السياسية تعبيراً عن ازمة الدولة في المجتمعات المتقدمة.

العامة) نرى الدولة تتدخل بشكل فعال في الحياة الاقتصادية، سواء بطريقة متقطعة كما يحصل في البداية، او بطريقة دائمة.

ان هذا التدخل يمكن التعبير عنه عن طريق تسهيل حركة التركيز الرأسمالي، وعن طريق التأميمات التي من شأنها ان تجعل الدولة تتكلف بالقطاعات الاقتصادية غير المربحة او ذات الربحية الضعيفة. وربما على هذا الاساس يمكن القول - يقول المؤلف - بكلمة موجزة - ان التحول باتجاه الرأسمالية الاحتكارية يتم في ظل هيمنة الدولة ومساعدتها. ان هذا الدور الذي تلعبه الدولة في التحول باتجاه الرأسمالية الاحتكارية كان قد طرح العلاقة بين الدولة والرأسمالية الاحتكارية. والذي يلاحظ هو ان تكييف العلاقة لا يبدو واحداً. فهناك من يرى ان هذه العلاقة تتخذ شكل علاقة خضوع بموجبها الدولة تكون خاضعة للرأسمالية الاحتكارية. ومثل هذا الرأي تجسده نظرية متكاملة تدعى بنظرية (رأسمالية الدولة الاحتكارية). وهناك بالمقابل، من يرى ان الدولة تبقى بكل الاحوال تحتفظ تجاه الرأسمالية الاحتكارية، على الرغم من التداخل فيما بينهما، بنوع من الاستقلال النسبي، واذا ما تمتعت الرأسمالية الاحتكارية بنوع من النفوذ داخل الدولة فان ذلك يتم ضمن اطار كتلة السلطة.

ثم ينتهي المؤلف في خاتمة الخاتمة الى قضية (وحدة سلطة الدولة) أي قضية سياستها